الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
21 December 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

مكتب الأمم المتحدة للشراكات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الأبواب ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٢٨ جيم و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٢٨ واو و ٢٨ زاي لكفالة التأهب التشغيلي واستمرارية العمل في حال حدوث أزمة مطولة لتفشي وباء أنفلونزا البشر.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

التقرير الموحد للأمانة العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-55104 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

مكتب الأمم المتحدة للشراكات (*A/62/220* و *A/62/363*)

١ - **السيد دوسال** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للشراكات): قال، في معرِض تقديمه لتقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/62/220)، إن التقرير يقدم معلومات عن الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وخدمات المشورة والتوعية لصالح الشراكات.

٢ - وأضاف أن المكتب يعمل حاليا مع طائفة من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، تشمل الشركات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وفاعلي الخير من الأفراد المهتمين بالمساعدة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وأردف قائلا إن المكتب نظر في عام ٢٠٠٦ في حوالي ٥٠٠ استفسار من القطاع الخاص. وأوضح أنه يتوقع أن يتمكن السيد روبرت إ. تيرنر من الوفاء بالتزامه برصد مبلغ بليون دولار، وأن تسفر شراكات أخرى عن منح مبلغ بليون دولار آخر. وقد حشد المكتب حتى يومنا هذا ما يربو على ٥٦٠ مليون دولار على هيئة موارد، بالإضافة إلى الالتزام الذي قطعه السيد تيرنر.

٣ - وأردف قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية تحصل في عام ٢٠٠٦ على الوضع التشغيلي الكامل كصندوق استئماني. وأوضح أن المجلس الاستشاري أوصى في اجتماعه الأول الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٦ بتمويل ١٢٥ مشروعا تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٦ مليون دولار تُوجّه لمشاريع بناء الديمقراطية، وتركز على التثقيف المدني والحوار الديمقراطي وتمكين المجتمع المدني والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وما إلى ذلك. وترد معلومات مفصلة عن السنة الأولى لعمل الصندوق في الفرع الثالث من التقرير.

٤ - وانتقل السيد دوسال إلى شرح محتوى الفرع الرابع من التقرير الذي يصف الأنشطة التي يضطلع بها المكتب لتيسير الشراكات عن طريق الخدمات الاستشارية والتوعية. وقام المكتب بالتدقيق في الاستفسارات الداخلية والخارجية وإسداء المشورة إلى الكيانات التابعة للأمم المتحدة، وإلى المنظمات الخارجية، بشأن وضع برامج وإقامة شبكات عالمية وإقليمية، وإنشاء آليات مبتكرة للتمويل.

٥ - واختتم قائلا إنه مع مراعاة الحاجة إلى مراقبة الجودة والشفافية والمساءلة، ينظر المكتب في سبل تشديد مبادئه التوجيهية وتحويل الالتزامات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى برامج محددة. ويعمل المكتب أيضا مع مراكز التنسيق التابعة للأمم المتحدة وللقطاع الخاص لوضع استراتيجية شراكة متماسكة.

٦ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرِض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/62/363)، إن اللجنة زُودت بمعلومات إضافية عن وضع التحويلات النقدية التي قام بها صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وتنفيذه للمشاريع، وهي مرفقة بتقرير اللجنة.

٧ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية لاحظت دخول صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية طور التشغيل الفعلي في عام ٢٠٠٦ وإدراجه في تقرير الأمين العام للمرة الأولى. وقد سجلت اللجنة مع التقدير أن مؤسسة الأمم المتحدة تتوقع جمع بليون دولار أخرى من شركاء آخرين، بالإضافة إلى مبلغ البليون دولار التي تعهد السيد روبرت إ. (تيد) تيرنر بدفعها، وذلك لدعم قضايا الأمم المتحدة.

٨ - واختتم قائلا إن اللجنة الاستشارية أوصت بضرورة إحاطة الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.

٩ - **السيد حسين** (باكستان): تحدث بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، قائلا إن مكتب الأمم المتحدة للشراكات خصص منذ إنشائه في عام ١٩٩٨ حوالي بليون دولار لعدد ٤٠٠ مشروع في مجالات بالغة الأهمية من قبيل صحة الأطفال، وقضايا المرأة، والبيئة والسلام والأمن. وأعربت المجموعة عن تقديرها للعمل الهام الذي أنجزه المكتب على مستوى العالم، وأشادت بالمشاريع التي يقوم بها بهدف دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠ - ورحبت المجموعة بالجهود المستمرة التي يبذلها المكتب بغية الحصول على شريحة جديدة قيمتها بليون دولار لأغراض الأمم المتحدة. واعترفت بالمكتب كنقطة اتصال بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع المدني، بما يتماشى مع النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥. ويعتبر إبداء مئات الشركاء المحتملين للاهتمام بالتعاون مع المكتب دليلا على المصداقية التي يتمتع بها في القطاع الخاص. ونوهت المجموعة بالجهود التي يبذلها المكتب لتحسين تنفيذ البرامج عن طريق الدروس المستفادة، وستواصل دعمها لما يقوم به من أعمال.

١١ - وتساءلت المجموعة عما إذا كان بإمكانية المكتب إنشاء آلية لدعم حساب التنمية وتمويل التنمية، ملاحظة أن الجمعية العامة أوكلت إلى الأمين العام استكشاف طرق لإقامة شراكات مع المجتمع المدني.

١٢ - **السيد دوسال** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للشراكات): قال إن المكتب يدعم أعمال مكتب تمويل التنمية، ويعتزم إقامة علاقة أكثر رسمية مع حساب التنمية ومكتب تمويل التنمية لبحث سبل لتجميع مواردهما لما فيه الصالح العام.

١٣ - **الرئيس:** وجه الدعوة للجنة لاعتماد مشروع المقرر الشفوي التالي بشأن مكتب الأمم المتحدة للشراكات:

”إن اللجنة الخامسة، وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/62/220) والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/62/363):

(أ) **تحيط علما** بتقرير الأمين العام (A/62/220)؛

(ب) **تؤيد** الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/62/363)“.

١٤ - تم اعتماد مشروع المقرر.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الأبواب ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٢٨ جيم و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٢٨ واو و ٢٨ زاي لكفالة التأهب التشغيلي واستمرارية العمل في حال حدوث أزمة مطولة لتفشي وباء أنفلونزا البشر (*A/62/328* و *A/62/474*)

١٥ - **السيدة ماكدونالد** (مديرة شعبة المرافق والخدمات التجارية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية): عرضت تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الأبواب ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٢٨ جيم و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٢٨ واو و ٢٨ زاي لكفالة التأهب التشغيلي واستمرار العمل في حالة حدوث أزمة مطولة الأمد لتفشي

وباء الأنفلونزا البشرية (A/62/328)، قائلة، إن ظهور سلالة خبيثة من أنفلونزا الطيور تعرف باسم A(H5N1) قد وضع العالم في حالة تأهُّب لنوبة جديدة من وباء أنفلونزا البشر. وقد تم التبليغ، حتى تاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، عن عد إجمالي من حالات الإصابة بأنفلونزا البشر يبلغ ٣٢٨ حالة و ٢٠٠ حالة وفاة من أنفلونزا الطيور في ١٢ بلدا على نطاق العالم منذ عام ٢٠٠٣. ويشير تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٧ الذي صدر مؤخرا إلى وباء الأنفلونزا على أنه يشكل أكثر حالات الطوارئ المحتملة ذات الأهمية الدولية في مجال الصحة العامة مبعثا للخوف. ولذا يتحتم أن تكون الأمم المتحدة متأهبة لاحتمال تفشي وباء الأنفلونزا.

١٦ - وقالت إن الأمم المتحدة استحدثت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ منصب منسق لشؤون الأنفلونزا في منظومة الأمم المتحدة، يعمل مع منظمة الصحة العالمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الخارجيين ليكفل قيام منظومة الأمم المتحدة بتوفير الدعم المناسب والمنسق للبلدان أثناء مكافحتها لأنفلونزا الطيور وتأهبها للموجة التالية من وباء أنفلونزا البشر. وقالت إن الأمين العام، إدراكا منه لأهمية التأهب للوباء في سلامة منظومة الأمم المتحدة وموظفيها والناس الذين تقوم بخدمتهم على نطاق العالم، أصدر أمرا توجيهيا يطلب فيه إلى جميع وكالات ومكاتب منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المكاتب القطرية، الاستعداد لوباء أنفلونزا البشر.

١٧ - وأوضحت أن الوباء يختلف عن الأزمات الأخرى التي تغطيها الخطط الحالية لإدارة الأزمات، بسبب بدايته البطيئة ومدته الطويلة وانتشاره العالمي. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٠ في المائة من موظفي الأمم المتحدة وأسرهم قد يصيبهم المرض، وقد تصل نسبة التغيب في صفوف موظفي الأمم المتحدة إلى أربعين في المائة. وربما ازداد الوضع تعقيدا إذا أضفنا إلى ذلك انخفاض قدرات البائعين ومؤسسات الحكومة المضيفة المعنية بإدارة السلامة العامة والطوارئ.

١٨ - وقد اتبعت خطط الطوارئ الخاصة بمواقع مقار الأمم المتحدة وبلجانها الإقليمية سيناريوهات معينة مرتبطة بمراحل الوباء المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية، وهذه الخطط عالمية في طابعها، وقد عُدِّلت لتتلاءم مع السياق المحلي المعين. ويهدف التخطيط إلى حماية صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم، وحماية الأصول المادية، وضمان استمرار المهام والعمليات الحيوية للأمم المتحدة.

١٩ - وأضافت أنه قد تم تحديد المهام التالية على أنها بالغة الأهمية: قدرة الهيئات الرئيسية (أي مجلس الأمن والجمعية العامة) على عقد اجتماعات فائقة الأهمية والاتصال بالمنظمات والحكومات الأخرى؛ وقدرة الأمين العام على تمثيل المنظمة، والاستجابة لاحتياجات المجتمع الدولي، وتوفير وسائل الحوار الدبلوماسي والمفاوضات الدبلوماسية، والاضطلاع بدور قيادي عالمي؛ وحماية موظفي منظومة الأمم المتحدة والأصول المادية؛ والقدرة على اتخاذ القرارات التنفيذية وقرارات السياسة العامة الهامة المتعلقة بالوباء وبالعمليات والولايات الحيوية العالمية والميدانية، بما فيها عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية؛ والقدرة على الاتصال بالمنظمات الأخرى والحكومات؛ وصيانة المرافق؛ وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات؛ والاستمرار في أداء المهام الإدارية الأساسية.

٢٠ - وقالت إن عملية التخطيط والتأهب شملت أنشطة التدخلات الطبية والوقاية، وأنشطة استمرار الأعمال والأنشطة التحضيرية. ولتفادي حدوث أية ازدواجية في الجهود، فقد أوليت عناية فائقة لضمان أن تكون الأنشطة التي يجرى بحثها في التقرير - لا سيما تلك المتعلقة باستراتيجيات العمل من بُعد، ونشر المعلومات،

والمشتريات – منسقة مع الأنشطة المستمرة الأخرى التي تضطلع بها الوحدات التنظيمية والصناديق والبرامج المختلفة بالأمم المتحدة، ومتممة لها. فمثلا، تُتَمِّم أنشطة تكنولوجيا المعلومات تلك الأنشطة الموصوفة في التقرير الشامل عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل في الأمانة العامة، والذي سيقدم إلى الجمعية العامة في الدورة الحالية. وينبغي ملاحظة أن مفهوم استمرارية الأعمال أشمل بكثير من متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢١ – واختتمت مشيرة إلى أن الأمين العام طلب إلى الجمعية العامة الموافقة، في إطار الميزانية العادية، على إجمالي الاحتياجات من الموارد الناشئة عن تنفيذ المقترحات التي يتضمنها التقرير، بمبلغ تقديري مطلوب لمواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قدره ٦٠٠ ٨٦٨ ٧ دولار.

٢٢ – **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن المعلومات الإضافية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية بشأن النفقات التقديرية لعام ٢٠٠٧، وموجز الاحتياجات المتكررة وغير المتكررة، ومواقف المساعدة المؤقتة العامة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مرفقة مع تقريرها عن التقديرات المنقحة (A/62/474). وأضاف أنه بينما تُسلم اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى التخطيط للطوارئ لأزمة مطولة لتفشي وباء أنفلونزا البشر، فإنها ترى بأنه ينبغي اتباع نهج حصيف وجيد التنسيق على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد أوصت باتخاذ نهج شامل بالنسبة لاحتياجات استمرارية العمل، بما فيها تلك التي تنشأ عند حدوث موجة من وباء أنفلونزا البشر، إلى جانب تلك المتعلقة بالقدرة على العمل في حالات الكوارث، وضمان استمرارية العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يقدم بشأنها تقرير مستقل إلى الجمعية العامة. وترد توصيات اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٤ من تقريرها. وقد ترغب الجمعية العامة في الموافقة على التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بناء على تلك التوصيات.

٢٣ – **السيد حسين** (باكستان): قال، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، بأن المجموعة تُقر بالتهديد الذي تشكله السلالة الخبيثة من أنفلونزا الطيور على البشر، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. وأضاف أن الجهود التي تبذلها المنظمة للتأهب من أجل التعامل مع الأخطار المحتملة تستحق الثناء، لا سيما تعيين منسق لشؤون الأنفلونزا في منظومة الأمم المتحدة، ولجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات، ومنسقين في جميع مراكز العمل، وصياغة مبادئ توجيهية وخطط للطوارئ من قِبَل فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ المتبعة لمواجهة الأوبئة.

٢٤ – وبيَّن أن المجموعة سترحب بتوضيح الافتراضات التي تشكل الأساس للموارد المطلوبة في تقرير الأمين العام، وعلى وجه الخصوص الافتراض الذي يقول بأنه سيكون للوباء أثر على ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من موظفي الأمم المتحدة، وربما يؤثر على جميع مراكز العمل، إضافة إلى معلومات عن مشاورات مع منظمة الصحة العالمية والسلطات الصحية الوطنية في إعداد التقرير. وقد قدمت اللجنة الاستشارية مشورة مفيدة بشأن متطلبات استمرارية العمل، وهو أمر سيُشْرف عليه كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات بدلا من التعامل معه بطريقة مجزأة. وتتفق المجموعة بشكل عام مع الملاحظات والتوصيات الأخرى للجنة الاستشارية بشأن التدخل الطبي والوقاية وبناء القدرات والتدريب.

٢٥ – **السيد موكاي** (اليابان): قال إن اليابان كانت متعاونة مع منسق شؤون الأنفلونزا في منظومة الأمم المتحدة. وحيث أن مخزونا من المعارف والمعلومات قد تراكم لدى مؤسسات الأمم المتحدة، وبصفة ملحوظة لدى منظمة

الصحة العالمية، من خلال هذا التعاون من قبل الدول الأعضاء، فينبغي اللجوء إلى ذلك المخزون قبل استحداث أي تدابير خاصة للتأهب. وبيَّن أنه ينبغي على وجه الخصوص معالجة إنشاء وحدة خاصة تتعامل فقط مع أنفلونزا الطيور بحذر: وتساءل عما إذا كانت لدى وكالات، مثل منظمة الصحة العالمية، مثل هذه الوحدات الخاصة.

٢٦ - وأضاف بأنه ينبغي تفادي النهج الذي يقوم على التجزئة لاستمرارية العمل: ينبغي تصنيف جميع الاحتياجات من قِبَل كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات، ثم ينبغي تقديم تقرير شامل بذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين المستأنفة. ويمكن تلبية متطلبات التدخل الطبي والوقاية من خلال التدابير الطبية في حالات الطوارئ التي تُدخِلها البلدان المضيفة لمراكز العمل، وإدارة الخدمات الطبية الحالية بالمنظمة، وحزمة التأمين الطبي الحالية. وفيما يتعلق ببناء القدرات والتدريب، قال إنه ينبغي على المنظمة اللجوء إلى الموارد والخبرات الموجودة حاليا، لا سيما موارد وخبرات منظمة الصحة العالمية، قبل طلب موارد جديدة.

٢٧ - واختتم قائلا، إن وفد بلاده يرغب في الحصول على ردود على تلك النقاط قبل مناقشة مقترحات الميزانية بتفاصيل أكثر.

٢٨ - **السيد راموس** (البرتغال): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، مبديا ملاحظته بأن بعض الأنشطة المعينة التي نُوقشت في التقرير يعود تاريخها إلى الوقت الذي أنشئ فيه منصب منسق شؤون الأنفلونزا في منظومة الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولذا، تساءل لماذا لم يتم إدراج التقديرات المنقحة في تقرير الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع إصدارها في وثيقة منفصلة.

٢٩ - **السيدة ماكدونالد** (مديرة شعبة المرافق والخدمات التجارية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية): قالت، في معرض إجابتها على المسائل التي أثيرت، إنه تم التحقق خارجيا من خطط الوباء في تموز/يوليه ٢٠٠٧ للتأكد من أن الخطط، والميزانيات المصاحبة لها، تتماشى مع أفضل الممارسات. ولم يتم تعديل الاحتياجات الخاصة بالمقر، ولكن أدخلت بعض التغييرات الطفيفة على احتياجات المواقع الأخرى. وفي حالات قليلة، زِيدت الاحتياجات.

٣٠ - وأضافت أن دور منظمة الصحة العالمية يتمثل في تقليص تعرض البشر لفيروس (A(H5N1؛ وتعزيز نظام الإنذار المبكر بشأن الوباء؛ ووضع وتنفيذ تدابير ربما تسيطر على وباء الأنفلونزا الناشئ داخل حدود مصدره؛ وزيادة قدرات البلدان بالمجتمع الدولي. وبيَّنت أن منظمة الصحة العالمية غير معنية بإدارة العمليات أثناء حالة طوارئ مطولة. ويتمثل دور منسق شؤون الأنفلونزا في منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم للحكومات وللأفرقة القطرية.

٣١ - وردا على الملاحظات الخاصة باستخدام نهج التجزئة لاحتياجات استمرار العمل، أشارت إلى أن المقترحات التي يحويها التقرير مصممة لتكميل التقرير الشامل عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل في الأمانة العامة، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

التقرير الموحد للأمانة العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ (*A/62/164* و *A/62/352*)

٣٢ - **السيدة هرتز سويكا** (رئيسة مكتب الرقابة والعدل الداخلي، إدارة الشؤون الإدارية): عرضت مذكرة الأمين العام (A/62/164) التي يحيل فيها التقرير الموحد للأمانة العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦، مشيرة إلى أن الجمعية العامة أحاطت علما في قرارها ٢٨٣/٦٠ بعزم الأمين العام على تقديم تقرير موحد ثان بهدف تعزيز شفافية المنظمة ومساءلة الأمانة العامة أمام الدول الأعضاء وشددت على ضرورة إعداد التقرير في سياق الفقرتين ٦٨ و ٦٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/870) عن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٥. وقالت إن الجمعية العامة شددت أيضا على أن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٦ لا يحل محل تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، المطلوب تقديمه بموجب المادة ٩٨ من ميثاق الأمم المتحدة. ووضحت أنه بناء على ذلك، يتمثل الهدف الرئيسي من العملية في تعزيز الشفافية والمساءلة عن طريق تقديم عرض للأداء والمعلومات المالية، المتوفرة حاليا في طائفة من المواقع الأخرى، وذلك في وثيقة واحدة تصدر سنويا بجميع اللغات الرسمية الست. ومضت قائلة إن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٦ لا يحل محل أي تقرير آخر.

٣٣ - وقالت إن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٦ ربط بين أولويات السياسات والأنشطة والموارد البرنامجية، وناقش التحديات الإدارية والإجراءات التصحيحية المتخذة أو المقررة، إذ قدم لمحة عامة استراتيجية عن أهم إنجازات الأمانة العامة والتحديات التي تواجهها في عام ٢٠٠٦، وتحليلا صريحا لأداء المنظمة. وأضافت أن التقرير ركز على النتائج المحققة والتقدم المحرز في تحقيق أهداف الأمانة العامة في عشرة مجالات لها الأولوية، وبيَّن قيمة ما حققته الأمانة العامة على ضوء الأولويات. وقالت إن الأمانة العامة ترى أن الدول الأعضاء سينظرون إلى تقديم مجموعة المعلومات المتعلقة بالأداء والمعلومات المالية في تقرير واحد باعتباره وسيلة أكثر فائدة للإشارة إلى الطريقة التي تنفق بها مواردها التمويلية، وإلى النتائج البرنامجية الناشئة عن ذلك.

٣٤ - وقالت إن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٦ يتضمن أيضا تحليلا أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لأخطر التحديات التي تواجهها الأمانة العامة على مستويي الإدارة والأداء، وتقييما لما أحرزته من تقدم في التصدي لها. ويورد أيضا الموجز التنفيذي لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن عمليات حفظ السلام للفترة المالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٣٥ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير الموحد للأمانة العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ المقدم من اللجنة الاستشارية (A/62/352)، مبينا أن الأمين العام اقترح في المقترحات الشاملة المتعلقة بالإصلاح الإداري الواردة في تقاريره عن ''الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي'' (A/60/692 و Corr.1 و A/60/846/Add.4)، إعداد تقرير سنوي شامل وحيد يحتوي على المعلومات المالية والبرنامجية على حد سواء اللازمة لتقييم أداء المنظمة وإدارة الموارد. ويتمثل الهدف من ذلك التقرير في أن يكون أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص الأمانة العامة أمام الدول الأعضاء والجمهور بوجه عام. وفي تقرير اللجنة الاستشارية عن هذه المقترحات (A/60/870، الفقرتان ٦٨ و ٦٩)، شددت اللجنة على الحاجة إلى زيادة إيضاح الغرض من التقرير الموحد والجمهور الموجه إليه. وأشار إلى أن محاولة تقديم تقرير واحد ليخدم احتياجات عموم الجمهور والدول الأعضاء معا ستنجم عنه وثيقة تقنية جدا بالنسبة لجمهور القراء وشديدة العمومية بالنسبة للدول الأعضاء.

٣٦ - وقال إنه يظل هناك غموض فيما يتعلق بالجمهور المستهدف، مضيفا إن اللجنة على الرغم من اعترافها بالجهود

المبذولة لتقديم معلومات كاملة عن أوجه الضعف والتحديات التي تواجهها كل إدارة، فهي غير مقتنعة من أن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٦ بصيغته المقدمة حاليا قد حسَّن الشفافية أو المساءلة بأي شكل يذكر. وهي توصي، بناء على ذلك، بإيقاف إصدار التقرير الموحد. واستطرد قائلا إن اللجنة رحبت مع ذلك باللمحة العامة المقتضبة المقدمة عن توزيع الميزانية العادية والموارد الأخرى المقررة والخارجة عن الميزانية، بحسب استراتيجية نشاط البرنامج، إضافة إلى موجز الأداء المالي للأمانة العامة. ولاحظت اللجنة أن بيانات بهذا الترتيب والشمول موحدة في مكان واحد لا توجد في الوثائق العامة الأخرى. ويمكن أن تقدم هذه البيانات إلى الدول الأعضاء في التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة.

٣٧ - **السيد غيربر** (سويسرا): قال إنه على الرغم من الترحيب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتقديم عرض عام عن إنجازاتها وما تجابهه من تحديات، وكذلك الشأن بالنسبة إلى عرضها للميزانية وأوجه الإنفاق والملاك الوظيفي، فإن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٦ لا يزال يفسح المجال لإدخال التحسينات. وأضاف أن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه يتعين تحديد الجمهور المستهدف بشكل أوضح، وأن المنشور ينبغي في الواقع أن يستهدف المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمانات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، لأن دعمهم للمنظمة لا يمكن حمله على أنه مسألة مسلم بها.

٣٨ - وفيما يخص تعليق اللجنة الاستشارية المتمثل في أن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٦ لا يعكس تأثير أعمال هيئات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء غير الحكوميين، قال إنه لمن المفيد في الواقع توسيع نطاق التغطية بمرور الوقت، غير أنه بالنظر إلى تعقيد اختصاصات وهياكل أعضاء أسرة الأمم المتحدة، من الأفضل اتباع نهج تدريجي أقل طموحا. ومن المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي لم تُعرض بالقدر الكافي ما يلي: من المهم الحصول على معلومات إضافية عن الطريقة التي تم التوصل من خلالها إلى هيكل الوثيقة، وعن الوسائل المتبعة لتحقيق توازن أفضل بين الهامش المخصص للمساحة التحريرية وأهمية المحتوى. وينبغي بحث إمكانيات خفض تكلفة إعداد التقارير في المستقبل، إذ أنه لا حاجة على سبيل المثال لأن يكون المنشور متزامنا مع السنة التقويمية. ومضى قائلا إن تحقيق التزامن مع تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة سيجعل جمع المعلومات أسهل وأقل تكلفة. وقال إنه لم يتبين السبب الذي قامت الأمانة العامة من أجله بتعيين مستشار خارجي، عوضا عن الاستعانة بقدرات إدارة شؤون الإعلام.

٣٩ - واختتم بقوله إنه ما دام التقرير الموحد يتيح فرصة فريدة من نوعها لزيادة اطلاع جمهور واسع على أعمال منظمة الأمم المتحدة، ينبغي على اللجنة أن تلتمس السبل الكفيلة بتحسينه ونقله إلى ما بعد مرحلة النموذج الأولي.

٤٠ - **السيد غولوفينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على زيادة شفافية الأمانة العامة ومساءلتها أمام الدول الأعضاء، الأمر الذي ينبغي في الواقع أن يمثل الهدف الذي يرمي إليه إعداد تقرير سنوي موحد. وعملا بالجزء خامسا من قرار الجمعية العامة ٦٠/ ٢٨٣، كان على الأمانة العامة أن تقدم التقرير الأول إلى اللجنة لكي تبت بمسألة الفائدة من عملية إعداده. وعوضا عن أن تفعل ذلك، صدر التقرير الموحد لعام ٢٠٠٥ دون إذن من الجمعية العامة، وبالانكليزية فقط، وعُرض للبيع في مكتبة بيع منشورات الأمم المتحدة. واستطرد قائلا إنه على الرغم من الاستياء البالغ الذي أعربت عنه أغلبية ساحقة من الوفود في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة تجاه هذا التصرف، فإن المنشور لا يزال معروضا للبيع. وينبغي للأمانة العامة أن تسحبه على الفور، وأن يقوم مكتب خدمات الرقابة

الداخلية بتحديد الموظفين المسؤولين في الأمانة العامة عن الإذن بإصداره للحصول على تعويض عن الخسارة المالية التي تكبدتها المنظمة من جراء ذلك. وقال إن وفده يرغب أيضا في معرفة السبب الذي حال دون قيام المكتب بالفعل بالتحقيق في هذا الأمر.

٤١ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية أعربت بحق عن قلقها إزاء إخفاق التقرير الموحد لعام ٢٠٠٦ في زيادة شفافية الأمانة العامة ومساءلتها: على الرغم من أن مذكرة الأمين العام أشارت بالفعل في هذا الخصوص إلى الجزء خامسا من قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠ والفقرتين ٦٨ و ٦٩ من التقرير السابق للجنة الاستشارية، فإنه قد جرى بوضوح تجاهل تلك الوثائق في معرض إعداده. ومن المثير للدهشة أيضا أن الأمانة العامة قد عينت مستشارا خارجيا، عوضا عن الاستعانة بإدارة شؤون الإعلام. وأضاف أن وفده يطلب معلومات عن المبلغ الإجمالي للموارد المالية التي أنفقت على إعداد هذين التقريرين الموحدين. وأعرب عن تأييد وفد بلاده لتوصية اللجنة الاستشارية بوقف المنشور.

٤٢ - **السيد حسين** (باكستان): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، معربا عن تأييد المجموعة تأييدا تاما لتعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها.

٤٣ - **السيدة هرتز سويكا** (رئيسة مكتب الرقابة والعدل الداخلي، إدارة الشؤون الإدارية): قالت مجيبة على المسألة التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي إن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٥ عُرض للبيع لمدة زمنية محدودة جدا، ولم يبع منه سوى ١٠٠ نسخة تقريبا قبل سحبه. ومضت قائلة، فيما يخص النقطة التي أثارها ممثل سويسرا، إن هيكل التقرير الموحد لعام ٢٠٠٦ يستند إلى الأولويات الاستراتيجية المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

٤٤ - **السيد غولوفينوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه زار مكتبة بيع منشورات الأمم المتحدة قبل أن يدلي ببيانه مباشرة، ووجد أن التقرير الموحد لعام ٢٠٠٥ لا يزال معروضا للبيع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.